الأمم المتحدة S/2005/310

مجلس الأمن

Distr.: General
12 May 2005
Arabic
Original: English

# تقرير للأمين العام عن نهاية ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية

**(عن الفترة من ١٧ شباط/فبراير إلى ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥)**

## أولا – مقدمة

١ - يقدم هذا التقرير عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٧٣ (٢٠٠٤) المؤرخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الذي قرر المجلس بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية لفترة نهائية مدتها ستة أشهر حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويستعرض هذا التقرير أنشطة البعثة منذ تقديم تقريري الأخير (S/2005/99) المؤرخ ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وخلال هذه الفترة، قدمت إلى مجلس الأمن إحاطة شفوية يوم ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٥ (انظر S/PV.5132). وفضلا عن ذلك، وعملا بقرار المجلس ١٥٩٩ (٢٠٠٥) المؤرخ ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، يصف هذا التقرير الأعمال التحضيرية لتنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، التي أذن مجلس الأمن بإنشائها لمدة سنة واحدة حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

## ثانيا – التطورات السياسية والأمنية التي شهدتها تيمور – ليشتي مؤخرا

٢ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظمت انتخابات محلية بنجاح في مقاطعات بوكاو ولوتيم وماناتوتو على مرحلتين، يومي ١٧ و ٢٣ آذار/مارس على التوالي. وتم في المرحلة الثانية من الانتخابات التغلب على معظم الصعوبات التقنية واللوجستية التي ووجهت في المرحلة الأولى منها، بما في ذلك الأخطاء المرتكبة في سجل الناخبين، وبطاقات تسجيل الناخبين غير الصالحة، وعدم كفاية وسائل النقل إلى مراكز الاقتراع. ورغم أن الانتخابات جرت في جو سلمي ومنظم، وردت بعض التقارير عن وقوع أعمال تخويف الناخبين

130505 130505 05-33938 (A)
*0533938*

وخاصة في مقاطعتي بوكاو ولوتيم. وفيما سيطر حزب فريتيلين الحاكم على الانتخابات في مقاطعة بوكاو، فاز المرشحون المستقلون والمعارضون بعدد هام من المقاعد في مقاطعتي لوتيم وماناتوتو. وتواصلت التحضيرات للجولة التالية من الانتخابات المحلية المزمع إجراؤها في مقاطعات كوفاليما وإرميرا وفيكيكي يومي ١٢ و ١٨ أيار/مايو على التوالي.

٣ - وأحرز تقدم نحو تعزيز أكبر لإطار العمل القانوني الخاص بتيمور - ليشتي. فقد أصدر الرئيس كزانانا غوسماو القانون المتعلق بالمجلس الأعلى لشؤون الدفاع والأمن في ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥. وفي ٧ آذار/مارس ٢٠٠٥، أحال الرئيس مشروع القانون المتعلق بحرية تكوين الجمعيات والتظاهر، الذي كان قد اعتمده البرلمان الوطني في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، إلى محكمة الاستئناف من أجل النظر مسبقا في دستوريته. وأحرز تقدم أيضا نحو اعتماد القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية، وذلك على إثر موافقة مجلس الوزراء على مشروعي قانوني الإحالة في ٣٠ آذار/مارس، على أن يستتبع ذلك بالقوانين الموضوعية. وينتظر أن يمهد إقرار البرلمان الوطني في ٢٩ آذار/مارس لتعيين سيباستياو دياز زيمينيس، باعتباره أول أمين للمظالم معني بحقوق الإنسان والعدالة في تيمور - ليشتي، الطريق أمام شروع هذا المكتب الهام في أعماله. وسيتطلب ذلك أيضا تقديم الدعم الثنائي، على نحو ما تبين خلال اجتماع عقده الشركاء الإنمائيون في ٢١ نيسان/أبريل.

٤ - وفي شباط/فبراير، أصدر أسقف ديلي، ألبرتو ريكاردو دا سيلفا، وأسقف باكاو، باسيليو ناسيمينتو، مذكرة رعوية مشتركة ينتقدان فيها اقتراح مجلس الوزراء اعتبار التربية الدينية مادة اختيارية في بعض المدارس الابتدائية في جميع أنحاء تيمور - ليشتي. وأثارت هذه المسألة نقاشا شديدا، وفي ١٩ نيسان/أبريل اجتمعت عدة مئات من الأفراد خارج مبنى الحكومة في ديلي للإعراب عن عدم الارتياح لموقف الحكومة في مجال التربية الدينية. وتواصلت المظاهرة لمدة عشرين يوما، وتفاوت عدد المتظاهرين بين بضع مئات وعدة آلاف، غير أنها ظلت سلمية إلى حد كبير. وبعد أيام من المفاوضات بين الجانبين تولى فيها الرئيس غوسماو دور الوسيط، تم التوقيع على إعلان مشترك للأسقفين ورئيس الوزراء في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٥ يقر بأن التعليم الديني ينبغي أن يدرج كمادة عادية في المناهج الدراسية، مع توقف حضور التلاميذ على قرار يتخذ لدى التسجيل في المدرسة وفقا لرغبة الأبوين المعبر عنها بحرية. ويدعو الإعلان أيضا إلى إنشاء فريق عامل مشترك للتصدي للمسائل التي تستدعي الاهتمام. وتفرق المتظاهرون في أعقاب ذلك على نحو سلمي.

٥ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت العلاقات بين تيمور - ليشتي وإندونيسيا مزيدا من التعزيز بعد زيارة رئيس إندونيسيا، سوزيلو بامبانغ يودويونو، إلى تيمور - ليشتي

يومي ٨ و ٩ نيسان/أبريل. وشدد الرئيس يودويونو في كلمة ألقاها أمام برلمان تيمور – ليشتي على التزام إندونيسيا بحل القضايا العالقة بين البلدين، بما في ذلك حالة اللاجئين من تيمور – الشرقية المقيمين في تيمور الغربية، والأمن في المناطق الحدودية، والحدود البرية والبحرية المشتركة. وأشار الرئيس يودويونو أيضا إلى أن حكومته تعتزم مد وصلة برية بين أوكوسي وبر تيمور – ليشتي، ومواصلة برنامج المنح الدراسية المقدمة إلى طلبة تيمور – ليشتي الذين يدرسون في إندونيسيا، وتوفير التدريب لـ ١٠٠ من أفراد شرطة تيمور – ليشتي في إندونيسيا. وفي خطوة مصالحة ذات دلالة رمزية عميقة، اختتم الرئيس يودويونو زيارته بوضع إكليل في مقبرة سانتا كروز.

٦ – وخلال هذه الزيارة، وقع وزيرا خارجية تيمور – ليشتي وإندونيسيا الاتفاق المؤقت لخط الحدود، على نحو ما وصفته في صيغته النهائية اللجنة التقنية الفرعية المعنية بترسيم الحدود وتنظيمها في اجتماعها المعقود في بوغور يومي ٢٨ و ٢٩ آذار/مارس. ويرسم الاتفاق، الذي دخل حيز النفاذ في ٨ أيار/مايو، حدودا مؤقتة تغطي ٩٦ في المائة تقريبا من مجموع الحدود البرية. وينتظر أن تجتمع اللجنة التقنية الفرعية مرة أخرى قريبا من أجل مناقشة عمليات المسح التي ستتم في الجزء المتبقي من الحدود الذي تبلغ نسبته ٤ في المائة ويوجد جزؤه الأكبر على امتداد حدود منطقة أوكوسي المحصورة، فضلا عن عمليات مسح أرضية من أجل التوصل إلى تحديد أدق لخط الحدود المؤقت المتفق عليه. ويرتقب أن يشرع في وضع العلامات الحدودية على امتداد الأجزاء المتفق عليها في حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٧ – وأبرم اتفاق بشأن إنشاء لجنة الحقيقة والصداقة بين الرئيسين غوسماو ويودويونو ورئيس الوزراء الكتيري في ٩ آذار/مارس في جاكرتا. ويتوقع أن تبدأ اللجنة عملها في وقت قريب حالما تعين كل من إندونيسيا وتيمور – ليشتي أعضاءها.

٨ – وفي ١٧ شباط/فبراير ٢٠٠٥، أعلنت عن تعيين القاضي برافولاتشاندرا باغواتي من الهند، والبروفيسور يوزو يوكوطا من اليابان، والسيدة شايستا شاميم من فيجي، في لجنة خبراء مستقلة من أجل استعراض محاكمة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة في تيمور – ليشتي في عام ١٩٩٩. وكما أبلغ عن ذلك فيما سبق (S/2005/99، الفقرة ٨ و S/2005/96)، فإن مهمة اللجنة إجراء تقييم مستفيض للتقدم المحرز في العمليات التي شاركت فيها المحكمة المخصصة لحقوق الإنسان في جاكرتا، والعملية الخاصة بالجرائم الخطيرة، التي شاركت فيها وحدة الجرائم الخطيرة والأفرقة الخاصة المعنية بالجرائم الخطيرة في ديلي، وتقديم التوصيات المناسبة إلي. وستنظر لجنة الخبراء أيضا في السبل الكفيلة بأن يساعد عملها التحليلي لجنة تقصي الحقائق والصداقة. ولهذا الغرض، قامت لجنة الخبراء بزيارة

تيمور – ليشتي في الفترة من ٥ إلى ١٠ نيسان/أبريل والتقت بقادتها، والمدعين العامين في مجال الجرائم الخطيرة، ورئيس محكمة الاستئناف، ووحدة محامي الدفاع، وقضاة الهيئات الخاصة، والأعضاء في لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة. وعقدت اجتماعات أيضا مع الضحايا وأسرهم ومع ممثلي المجتمع المدني وموظفي الأمم المتحدة. وفي ١١ أيار/مايو ٢٠٠٥، كتب الممثل الدائم لإندونيسيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف إلى لجنة الخبراء، يبلغها أن حكومة إندونيسيا وافقت على إصدار تأشيرات لأعضاء اللجنة لزيارة جاكارتا لمدة ثلاثة أيام، من ١٨ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥.

## ثالثا – مساهمة الأمم المتحدة

### ألف – دور البعثة

٩ – تحقق نقدم كبير نحو بناء قدرات مؤسسات دولة تيمور – ليشتي خلال مرحلة توطيد بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية التي بدأت في أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع ذلك، سوف تظل ثمة حاجة إلى المساعدة الدولية، كما أشرت إلى ذلك في تقريري الأخير، في مرحلة ما بعد انتهاء ولاية البعثة في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥، من أجل ضمان ترسخ أسس بقاء الدولة.

١٠ – وأرحب باتخاذ مجلس الأمن القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) الذي أكد فيه المجلس من جديد التزامه المتواصل تجاه تيمور – ليشتي من خلال إنشاء بعثة للمتابعة في البلد لمدة سنة واحدة. وهذه البعثة، التي ستعرف باسم مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، ستكون برئاسة ممثلي الخاص وتتألف من العناصر التالية:

(أ) مكتب صغير لتقديم الدعم إلى ممثلي الخاص وتنسيق عمل البعثة مع شركاء منظومة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي؛

(ب) عدد من المستشارين المدنيين لا يتجاوز ٤٥ يتولون دعم تطوير مؤسسات الدولة الحيوية؛

(ج) عدد من مستشاري الشرطة لا يتجاوز ٤٠ يتولون متابعة تطوير الشرطة، و ٢٠ مستشارا إضافيا للشرطة و ١٥ مستشارا عسكريا من أجل دعم تطوير وحدة حراسة الحدود؛

(د) ١٠ موظفين على الأكثر لشؤون حقوق الإنسان يتولون التدريب على التقيد بالحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

١١ - ورغم أن مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، كما جاء في القرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، لن يستفيد من جميع الموارد المقترحة في تقريري المؤرخ ١٨ شباط/فبراير، فسيكون في وضع يسمح له بتقديم المساعدة في عدد من المجالات الرئيسية، على النحو المفصل أدناه. وفي الوقت نفسه، سيتعين على المجتمع الدولي السعي إلى إيجاد سبل بديلة من أجل تلبية عدد من الاحتياجات الهامة التي ستظل تلبيتها معلقة؛ ويرد أيضا وصف هذه الاحتياجات أدناه.

١٢ - وقد تواصلت تصفية بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية مع التقيد بشرط الإبقاء على الأصول والقدرات اللازمة لتنفيذ المهام الموكولة إلى مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي بموجب ولايته. وأحرز تقدم كبير أيضا في التخطيط لعملية التصرف في أصول البعثة المتبقية وبيعها وشحنها.

## البرنامج الأول

## تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة في تيمور - ليشتي وللعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

### ١ - تقديم الدعم للإدارة العامة ونظام العدالة

١٣ - واصل مستشارو البعثة المدنيون، أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، التركيز على نقل المهارات والمعارف من خلال التدريب والرصد. ونتيجة لذلك، زاد تعزيز قدرة مؤسسات الدولة التيمورية وواصلت الملكية المحلية للعمليات المطلوبة لإدارة هذه المؤسسات إحراز تقدم. وكما أفيد سابقا (S/2005/99، الفقرة ١٧)، يقوم الآن في القطاع المالي، موظفون مدنيون تيموريون بإدارة هيئة المصارف والمدفوعات بشكل كامل تقريبا؛ ومع ذلك يظل من الضروري أن يؤدي بعض المستشارين الدوليين المهام التنفيذية والتوجيهية في مجالات الخزانة والحسابات والمدفوعات، وسيتم توفير مساعدة مماثلة في إطار ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال القدرات في قطاع العدالة ضعيفة وستأخذ وقتا لتتطور. وفي الوقت نفسه، ما فتئ تشغيل نظام العدالة يعتمد على الدعم المقدم من المستشارين الدوليين الذين يقدمون التدريب للجهات الفاعلة القضائية الوطنية والمشورة القانونية للحكومة، بالإضافة إلى أداء المهام التنفيذية والتوجيهية الرئيسية.

١٤ - ويمثل قرار مجلس الأمن بالموافقة على مواصلة نشر ٤٥ مستشارا مدنيا في الإدارة التيمورية مساهمة حيوية في استمرار تطور تيمور - ليشتي. والمشاورات مستمرة مع الحكومة للتوزيع الأمثل لوظائف المستشارين المدنيين الموافق عليها على مختلف مؤسسات

الدولة التيمورية. ومع ذلك، من المتوقع أن يتم على الأرجح إلحاق ما يصل إلى ١٩ مستشارا بقطاع العدالة. وفي المراحل الأولى من تنفيذ ولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، سيعمل ١٢ من ١٩ مستشارا دوليا في شكل أربع مجموعات من القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع في محاكم المقاطعات الأربع، للمساعدة في تقليل القضايا المتأخرة، بينما يتلقى معظم القضاة والمدعين العامين ومحامي الدفاع العام الوطنيين التدريب اللازم. ومن المتوخى أيضا أن يساعد بعض المستشارين مكتب المدعي العام، بما في ذلك من خلال تقديم التدريب للمدعين العامين الوطنيين، بينما يركز الآخرون على تطوير قدرات مكتب محامي الدفاع العام التابع لوزارة العدل.

١٥ – ومن مجالات الأولوية الأخرى التي تلزم فيها المساعدة من المستشارين الدوليين، الصياغة القانونية، من أجل تعزيز الإطار التشريعي للإدارة العامة. ولن يشارك المستشارون المدنيون بمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي مباشرة في صياغة القوانين فحسب بل سيجرون أيضا تدريبا رسميا للموظفين القانونيين الوطنيين، لتمكينهم من إدخال التشريع المطلوب في جميع مؤسسات الدولة وضمان استمرارية العمليات التشريعية. وأخيرا، يتوخى أن يشارك عدد قليل من مستشاري المكتب في تقديم التدريب المالي الشامل بالتعاون الوثيق مع البنك الدولي الذي يتوقع أن يتولى كامل المسؤولية في هذا المجال، بمجرد أن يصبح برنامج الإدارة المالية التابع له، قيد التصميم حاليا، تشغيليا في عام ٢٠٠٦.

١٦ – وقد أشرتُ في تقريري السابق (S/2005/99، الفقرة ٦٧)، إلى أن التوصية بتوفير ٤٥ وظيفة مستشار مدني ستتم مراجعتها عندما تتوفر احتمالات تقديم عروض إضافية من المساعدة الثنائية أو المتعددة الأطراف. ومع ذلك، لم تقدم أي التزامات مؤكدة حتى الآن تضمن إجراء استعراض كهذا في الوقت الراهن، بالرغم من أن اجتماع شركاء التنمية الذي عقد في ديلي في يومي ٢٥ و ٢٦ نيسان/أبريل قد عرض بعض التعابير المفيدة ذات الأهمية.

١٧ – وقد أذن مجلس الأمن أيضا بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بتوفير ما يصل إلى ١٠ من موظفي حقوق الإنسان لتقديم التدريب في مجال مراعاة الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان حسب التوصية بذلك في تقريري السابق. وسيكون التركيز الرئيسي لهذا العنصر من مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي على تعزيز قدرات مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية من خلال تقديم التدريب المتخصص والمشورة الفنية. وسيتم إيلاء اهتمام خاص لدعم إنشاء مكتب أمين حقوق الإنسان والعدالة. وسيتم تقديم الدعم أيضا لأولئك الذين يشاركون في النظام القانوني ولآلية المتابعة التي ستنشأ بمجرد أن تنهي لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة أعمالها في أوائل تموز/يوليه. وبالإضافة إلى ذلك، سيتم تقديم التدريب المستهدف في مجال

حقوق الإنسان للجهات الفاعلة القضائية ووكالات إنفاذ القانون والمجتمع المدني، من أجل تعزيز المراعاة العامة للحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان. وسيضطلع مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي أيضا برصد واستعراض التقدم المحرز فيما يتعلق بهذا التعزيز المؤسسي.

## ٢ – تقديم الدعم للعدالة في مجال الجرائم الخطيرة

١٨ – عملا بقرار مجلس الأمن ١٥٤٣ (٢٠٠٤)، يتوقف دعم الأمم المتحدة المقدم لعملية الجرائم الخطيرة في شكله الحالي في ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. وقد اجتمعت وحدة الجرائم الخطيرة بمجتمعات محلية في ١٢ مقاطعة لإبلاغها باختتام عملية الجرائم الخطيرة وبالتقدم الذي أحرز حتى الآن. وقد أعرب كثير من المشاركين، ولا سيما أسر ضحايا عنف عام ١٩٩٩، عن قلقهم إزاء انتهاء العملية بشكل سابق لأوانه. وفي هذه الأثناء، تقوم وحدة الجرائم الخطيرة ووحدة محامي الدفاع والأفرقة الخاصة بالجرائم الخطيرة بإنهاء عملية التسليم المضنية لجميع الوثائق ذات الصلة المتعلقة بعملية الجرائم الخطيرة إلى السلطات التيمورية. فقد تمت ترجمة وثائق هامة إلى اللغات الرسمية وقواعد البيانات الرقمية بالإضافة إلى تقديم مذكرات تسليم.

١٩ – وقد أكد مجلس الأمن، في قراره ١٥٩٩ (٢٠٠٥)، الحاجة إلى أن تحتفظ الأمانة العامة، بالاتفاق مع سلطات تيمور – ليشتي، بنسخة كاملة من جميع السجلات التي جمعتها وحدة الجرائم الخطيرة. وفي هذا الصدد، كتبت لي لجنة الخبراء في ٢٩ نيسان/أبريل، لتطلب إيقاف تصفية وحدة الجرائم الخطيرة والنظر في اتخاذ تدابير لحماية المعرفة المؤسسية لعملية الجرائم الخطيرة حتى تقدم النتائج التي تتوصل إليها اللجنة ويجد مجلس الأمن فرصة للنظر فيها. واستجابة لهذا الطلب، سيتم الاحتفاظ بـ ١٠ من موظفي وحدة الجرائم الخطيرة، منهم قاض دولي ومدع عام وموظف قانوني ومساعدون إداريون، خلال مرحلة تصفية البعثة لهذا الغرض. وفي الوقت نفسه، أشعر بالثقة في أن تنفذ جميع السلطات ضمانات السرية التي قدمت للعديد من الشهود الذين تعاونوا مع وحدة الجرائم الخطيرة، إلا إذا وافق الشهود على الكشف عن هوياتهم أو إفاداتهم.

٢٠ – وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أدارت الأفرقة الخاصة بالجرائم الخطيرة ثلاثة أفرقة وأجرت المحاكمات في آن واحد في قاعتين من قاعات المحكمة. وهكذا تم إكمال ثماني محاكمات بحق ١١ متهما، دون ترك أي محاكمات معلقة. وإجمالا، قامت الأفرقة الخاصة بمحاكمة ٨٧ متهما، ٨٤ منهم أدينوا بجرائم ضد الإنسانية وتهم أخرى بينما تمت تبرئة ثلاثة من جميع التهم. واستمعت محكمة الاستئناف لما مجموعه ست من قضايا الجرائم الخطيرة. ومع ذلك، لا تزال هناك ست قضايا جرائم خطيرة قيد نظر محكمة الاستئناف، ومن المرجح

أن تظل كذلك بحلول ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ومنذ منتصف شباط/فبراير، أصدرت الأفرقة الخاصة ٤١ أمر قبض ورفضت طلب أمر قبض واحد. وإجمالا، أصدرت الأفرقة الخاصة ٢٧٠ أمر قبض ورفضت ٤ طلبات أمر قبض. ومن المؤمل أن تصدر الأفرقة الخاصة حكما بشأن جميع طلبات أوامر القبض التي لا تزال قيد النظر ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويعتقد أن جميعها تتعلق بأفراد يقيمون خارج تيمور – ليشتي.

٢١ – وقد كان ينبغي أن تحل لجنة الاستقبال والحقيقة والمصالحة بحلول ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٥. ومع ذلك، إثر مشاورات جرت مع الرئيس ورئيس الوزراء، أوصت اللجنة الجمعية الوطنية بإنشاء أمانة فنية قصيرة الأجل لفترة ستة أشهر أخرى لترجمة تقريرها الختامي ونشره وإنهاء شؤون اللجنة. ويجري البحث عن تمويل من الجهات المانحة لهذا الغرض.

## البرنامج الثاني

## دعم النهوض بإنفاذ القانون في تيمور – ليشتي

٢٢ – يواصل مستشارو الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور الشرقية تدريب الشرطة الوطنية من خلال التنفيذ المرحلي لخطة لتنمية المهارات. وعقدت سلسلة من حلقات العمل التدريبية المخصصة لكبار الموظفين الإداريين، وبدأت دورات تدريبية متخصصة لوحدة الشرطة الاحتياطية، ولا يزال التدريب أثناء الخدمة لوحدة التدخل السريع مستمرا في مجالات القيادة والتحكم والمراقبة، والتعامل مع أعمال الشغب. وواصل مستشارو الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة لتقديم الدعم في تيمور – ليشتي أيضا تقديم المساعدة لوحدة بناء القدرات التي تتولى صياغة إجراءات التشغيل الموحدة للشرطة الوطنية واستعراضها. وقد بدأ ٥٠ ضابطا من ضباط الشرطة الوطنية في شباط/فبراير ٢٠٠٥ دورة ''تدريب مدربين'' مدتها ستة أشهر في إطار برنامج تطوير شرطة تيمور – ليشتي أيضا، وهو برنامج ممول من أستراليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، بتركيز خاص على اللوجيستيات والمالية وإدارة الموارد البشرية. وقد تم، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتح مكاتب للأخلاقيات المهنية في المقاطعات بغرض زيادة المساءلة والاحتراف المهني في الشرطة. وستساعد هذه المكاتب في التحقيق في شكاوى سوء السلوك. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قلت هذه الشكاوى بما فيها انتهاكات حقوق الإنسان؛ فقد تم الإبلاغ عن ٤٣ حالة سوء سلوك خلال الفترة من شباط/فبراير إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥، مقارنة بـ ٧٨ حالة للفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وحتى اليوم، جرى التحقيق في ١٢٧ حالة سوء سلوك مزعوم للشرطة وأرسلت إلى السلطات المختصة لاتخاذ إجراء. وكوسيلة لتوحيد الإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان، يقوم موظفو

حقوق الإنسان بالبعثة حاليا بإنشاء قاعدة بيانات وطنية لحقوق الإنسان. ولمعالجة القيود اللوجيستية والمتعلقة بالبنية التحتية التي تواجه الشرطة الوطنية، قام مستشارو الشرطة في البعثة بالتعاون مع الشرطة الوطنية، بإجراء تقييم للاحتياجات من المعدات سيتم إحالة نتائجه إلى الحكومة والبلدان المانحة الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، وضع عنصر الشرطة التابع للبعثة قاعدة بيانات جديدة لتحسين نظم إدارة شؤون الموظفين للشرطة الوطنية.

٢٣ - وبالرغم من التقدم الذي أحرز، سيكون من الضروري تقديم مساعدة أخرى لتطوير المستوى المهني للشرطة التيمورية ومهاراتها المتخصصة. وفي هذا الإطار، سيركز مستشارو شرطة مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي الأربعون على تعزيز قدرات الوحدات المتخصصة، ومهارات القيادة بالنسبة للشرطة الوطنية في المجالين الإداري والتشغيلي وإدارة مقر الشرطة. وسيضم مستشارو الشرطة هؤلاء أفرادا مدربين في التخطيط الاستراتيجي والتحقيق في الجرائم وأعمال الشرطة البحرية والأخلاقيات المهنية والهجرة والتدريب الفني الميداني.

٢٤ - وفيما يتعلق بالمساعدة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي لتطوير وحدة حراسة الحدود، تنص الولاية على ١٥ ضابطا عسكريا و ٢٠ مستشارا إضافيا. وستملأ الوظائف الأخيرة بمستشاري تدريب الشرطة الذين سيركزون على نقل مهارات أعمال الشركة إلى وحدة حراسة الحدود ولا سيما فيما يتعلق بجمع المعلومات وتحليلها ومكافحة الإرهاب والتحقيق في الجرائم المتعلقة بالحدود. وينص مفهوم العمليات على أن يكون مستشارو الشرطة والعسكريون في مواقع مشتركة في المناطق الحدودية الثلاث (بوبونارو وسواي وأوكوسي). ولأغراض التحكم والمراقبة، يكون مستشارو الشرطة مسؤولين أمام كبير مستشاري الشرطة بينما يكون المستشارون العسكريون (الذين يرد وصف لمهامهم أدناه) مسؤولين أمام كبير المستشارين العسكريين. وسيكون لكبير مستشاري الشرطة وكبير المستشارين العسكريين خطوط إبلاغ مستقلة لتقديم التقارير إلى ممثلي الخاص.

٢٥ - وإلى جانب الدعم الذي يقدمه مستشارو تدريب الشرطة والعسكريين التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، سيحتاج تطوير قدرات أعمال الشرطة الوطنية إلى مستوى مستدام من المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف. وستقوم إندونيسيا بإجراء دورات تدريبية لـ ١٠٠ ضابط شرطة وطني في إندونيسيا في مجالات الاستخبارات والتحقيقات والمرور. وبالإضافة إلى ذلك، عرضت البرتغال توفير ٣٥ مدربا للشرطة، بينما عرضت اليابان تقديم تدريب ومواد دعم في مجالات التخلص من الأجهزة المتفجرة والمرور وأعمال الشرطة المجتمعية.

## البرنامج الثالث

## دعم أمن تيمور – ليشتي واستقرارها

٢٦ – ظلت الحالة الأمنية في تيمور ليشتي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، هادئة ومستقرة بصورة عامة بالرغم من الأحداث العنيفة القليلة التي حدثت. ولا تزال المشاكل تحدث من آن لآخر بين القوات التيمورية المسلحة والشرطة الوطنية بما في ذلك مشاجرة حدثت بالقرب من ناد ليلي في ديلي لا تزال قيد التحقيق. وقد سلط هجوم على مدير مصرف استراليا ونيوزيلندا وزوجته خارج مقر إقامتهما في ديلي في ١٢ آذار/مارس الضوء على المشكلة التي يمثلها انتشار الأسلحة في تيمور – ليشتي. وقد ازداد العنف الذي ترتكبه الجماعات التي تمارس فنون الحرب أيضا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتم الإبلاغ عن حوادث خطيرة في ماليانا في ٢ آذار/مارس وفي ديلي في ١٦ و ١٧ نيسان/أبريل، مع طلب الأخيرة تدخل وحدة التدخل السريع التابعة للشرطة التيمورية .وزادت أيضا الأنشطة غير المشروعة عبر الحدود. وفي ٢٥ نيسان/أبريل، كانت هناك تقارير عن محاولات شن غارات على مواش من مجموعة دخلت تيمور – ليشتي بالقرب من قرية نابان، في أوكواسي، وتفرقت إثر وصول وحدة دوريات الحدود التيمورية.

٢٧ – وظلت العلاقة بين القوات المسلحة الإندونيسية ووحدة حراسة الحدود تتطور بمساعدة من فريق الاتصال العسكري. كما واصل هذا الفريق دعم جهود القوات المسلحة التيمورية في مجال المحافظة على الاستقرار في المنطقة، بالمساعدة في مجال نشر الوعي بالأوضاع القائمة وتوفير وجود مهدئ من خلال تكرار الدوريات في مناطق الحدود. وتنفيذا لتدابير بناء القدرات وبناء الثقة، دعم فريق الاتصال العسكري وحدة حراسة الحدود في تفاعلها مع نظيراتها الإندونيسية، على المستويين الاستراتيجي والتنفيذي. وفي ١٥ آذار/مارس، عقد اجتماع اتصال عسكري لأول مرة في ديلي، حيث ناقش وفد من القوات المسلحة الإندنيسية، يتألف من قائد قوة العمل الإندونيسية لأمن الحدود وستة من قواد الكتائب، فضلا عن ضباط شرطة تيموريين وممثلين للعنصر العسكري للبعثة، المسائل المتعلقة بإدارة الحدود. وفضلا عن ذلك، واصل العنصر العسكري عمليات التخلص من المتفجرات غير المنفجرة وإصلاح الطرق للتمكن من الوصول إلى المناطق الحدودية، وكذلك لتوفير الدعم الطبي، بما في ذلك حالات الإجلاء والمعالجة.

٢٨ – ومع ذلك، ففي ٢١ نيسان/أبريل، تبادلت وحدة حراسة الحدود النار مع أفراد قوة عسكرية إندونيسية، ذُكر أنها كانت تتبع جماعة من المهربين عند خط التنسيق التكتيكي. وخلال تبادل إطلاق النار، أصيب أحد الجنود الإندونيسيين بجرح في ساقه من جراء

رصاصة. ورغم أن بعض المهربين اعتقلوا، تقوم الشرطة التيمورية والقوات المسلحة الإندونيسية بتحقيقين مستقلين للتثبت من كافة ظروف إطلاق النار. وقد يسَّر ضباط الاتصال العسكريون التابعون للبعثة عقد اجتماعين بين وحدة حراسة الحدود والقوات المسلحة الإندونيسية لتبادل المعلومات ومواصلة حصول الطرفين على المساعدة لإجراء تحقيق حيادي. غير أن القوات المسلحة الإندونيسية ألغت اجتماعات ثالثا مع وحدة حراسة الحدود وأشارت إلى أنها لن تشترك في مزيد من المحادثات مع الوحدة حتى تكون الشرطة التيمورية مستعدة لتقاسم نتائج تحقيقها. وهذه الواقعة تبرز الحاجة إلى آلية فعالة لإدارة الحدود بين تيمور – ليشتي وإندونيسيا، تحل محل ترتيبات الاتصال العسكرية بين القوات المسلحة الإندونيسية والعنصر العسكري للبعثة، التي سينتهي أثرها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥.

٢٩ – وتنفيذا لولاية مكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، سيضطلع ١٥ مستشارا عسكريا بالأنشطة التالية دعما لتنمية قدرة وحدة حراسة الحدود:

(أ) مساعدة تيمور – ليشتي في تنسيق الاتصالات مع الطرف العسكري الإندونيسي؛

(ب) مساعدة مستشاري الشرطة التابعين للمكتب (٢٠) على بناء القدرة المؤسسية، من خلال التدريب، وتوفير النصح، والتقييم المنتظم، لتحقيق تغيير تنظيمي وتغيير في المواقف داخل وحدة حراسة الحدود. ويتعلق ذلك على وجه التحديد بوضع الإجراءات ونقل المعرفة لتمكين الوحدة من تحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة الحدود والتفاعل بصورة مستقلة مع الطرف العسكري الإندونيسي على المستويات المناسبة، بحلول أيار/مايو ٢٠٠٦.

٣٠ – وسيجري تنسيق وثيق لأنشطة المستشارين العسكريين ومستشاري الشرطة الإضافيين الـ ٢٠ التابعين لمكتب الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي، الذين سيباشرون الدور الأساسي لتدريب وحدة حراسة الحدود وتوجيهها.

٣١ – ولم يأذن مجلس الأمن بالقرار ١٥٩٩ (٢٠٠٥) بنشر قوة أمن للدعم قوامها ١٤٤ فردا، على النحو الموصى به في تقريري السابق. وتجدر ملاحظة أن انسحاب آخر قوات الأمم المتحدة المشكلة من تيمور – ليشتي قد يكون له أثر سلبي على الحالة الأمنية العامة في البلد. كما يمكن أن تترتب على ذلك آثار بالنسبة لأمن موظفي الأمم المتحدة. فسحب القوات التابعة لبعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية سيقضي على رادع هام للأنشطة الإجرامية، خصوصا في المناطق الحدودية، في حين أن سحب وحدة الهندسة العسكرية لن يترك وسيلة مباشرة للمحافظة على الطرق البرية التي تصل ديلي بالحدود، والتي يتوقع أن تتردى حالتها سريعا لتصبح غير مناسبة للعبور دون تدخل من هذا القبيل، لا سيما خلال

فصل الأمطار. كما يخلف رحيل الوحدة الطبية التابعة للعنصر العسكري فراغا جسيما. وسيظل إيجاد شكل من أشكال المساعدة الدولية ضروريا لتلبية هذه الاحتياجات.

٣٢ - وفي حالة غياب الأصول الجوية العسكرية، سيعتمد مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على القدرة الجوية المدنية التي تزوده بالقدرة التشغيلية اللازمة على التنقل وتتيح الإجلاء الطبي للموظفين حسب الحاجة. وستُجرى مفاوضات مع حكومة تيمور - ليشتي وحكومات البلدان المجاورة، بغرض وضع ترتيبات للطوارئ بالنسبة لسلامة موظفي الأمم المتحدة. وقد أشار رئيس الوزراء ماري القاطري، في رسالته إليَّ المؤرخة في ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (انظر S/2005/103)، إلى أن تيمور - ليشتي، في المرحلة الراهنة من نموها لا يُتوقع أن تتمكن من ضمان أمن الأفراد المدنيين أو العسكريين الدوليين.

## باء - دور منظومة الأمم المتحدة

٣٣ - واصلت منظومة الأمم المتحدة تقديم إسهام أساسي لتيمور - ليشتي خلال الفترة المشمولة بالتقرير، فتممت الدعم المقدم من خلال البعثة، وستواصل أداء دور هام جنبا إلى جنب مع مكتبها.

٣٤ - وخلال هذه الفترة، جددت منظومة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي التزامها بمساعدة حكومة تيمور - ليشتي على تحقيق أهدافها التي عبرت عنها خطتها للتنمية الوطنية والأهداف الإنمائية للألفية. ونظمت الحكومة، مع فريق الأمم المتحدة القطري، حلقة دراسية ليوم واحد للقيام معا بإطلاق تقرير الأمم المتحدة عن مشروع الألفية، الذي كرر فيه رئيس الوزراء تأكيده على التزام الحكومة القوي بالأهداف الإنمائية للألفية، وأن من الضروري وجود شراكات مناسبة لتحقيق هذه الأهداف في تيمور - ليشتي.

٣٥ - وسيواصل البنك الدولي تنسيق برنامج لدعم التوطيد، وبرنامج لدعم الميزانية، ويُتوقع أن يسهم بمبلغ يتراوح من ١٠ إلى ١٥ مليون دولار في الميزانية الوطنية لتيمور - ليشتي. أما دعم الميزانية فسيجري بالتزامن مع برنامج ممول بالمنح من عدة جهات مانحة لتعزيز قدرة الموظفين في وزارة التخطيط والمالية، وفي طائفة من الوزارات والمناطق، لا سيما في مجال التخطيط والإدارة المالية. كما يشرع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في برنامج تشاركي لتنمية الطاقة الريفية، من أجل تحديد موارد الطاقة البديلة المحتملة في المجتمعات الريفية وتطوير هذه الموارد.

٣٦ - وظل البرنامج المشترك بين الوكالات، وبرنامج تدريب المهارات من أجل عمالة كسبية، يساعد أمانة الدولة للعمل والتضامن على تعزيز قدرة الجهات التي توفر التدريب

الريفي والحضري، وتمكين المجتمعات الصغيرة من خلال توفير المهارات، وتطوير المشاريع الصغيرة، وتقديم الدعم الأولي. وواصل برنامج دعم تنمية القدرات المؤسسية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقديم الدعم لمؤسسات الدولة من خلال وزع ١١٨ منصبا استشاريا ''هاما''. وثمانون من هذه الوظائف مشغولة حاليا، بما فيها وظائف تنمية قدرات البرلمان الوطني وتدريب العاملين القضائيين.

٣٧ - وأجرى برنامج الأغذية العالمي تحليلا للأمن الغذائي والضعف الغذائي، بوصف ذلك أداة هامة من أجل الاستهداف الفعال لبرامج التنمية وشبكة الأمان. ويقوم، مع الحكومة، بوضع الصيغة النهائية لخطة تستهدف الفئات الضعيفة من خلال خدمة صحة الأم والطفل وتغذية الأطفال في المدرسة في مناطق محرومة محددة. وقد صاغ البرنامج، بالتشاور مع الحكومة، خطة للطوارئ تحدد السيناريوهات المحتملة للكوارث وآثارها والرد عليها

٣٨ - ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان مع مختلف وزارات الحكومة على وضع برنامج وطني للصحة للمراهقين. وفضلا عن ذلك، يقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية دعما لوزارة الصحة في مجال مكافحة حمى الضنك، التي انتشرت مؤخرا وتسببت في عدد عن الوفيات في أنحاء البلد. كذلك فإن اليونيسيف توفر دعما تقنيا لإصلاح المناهج الوطنية للتعليم الابتدائي. ومن المنتظر أيضا أن تساعد اليونيسيف الحكومة في تشكيل لجنة وطنية للطفل ترصد اتفاقية حقوق الطفل وتنسق السياسات والبرامج المتعلقة بالأطفال.

٣٩ - وما زال صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يدعم مكتب تعزيز المساواة للوفاء بالتزاماته بتقديم التقارير بموجب اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وواصلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين دعمها للحكومة بوصفها دولة طرفا في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين، وشجعت على وضع قانون وطني وأنظمة وطنية، وسعت إلى تعزيز قدرة وحدة اللجوء في إدارة الهجرة، وظلت تقدم مساعدة مباشرة إلى طالبي اللجوء واللاجئين.

## رابعا - الجوانب المالية

٤٠ - على النحو المبين في تقريري السابق المقدم إلى مجلس الأمن (S/2005/99، الفرع الرابع)، اعتمدت الجمعية العامة، بقرارها ١٣/٥٩ المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، للفترة المالية الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٥، نحو ٨٥,٢ مليون دولار لمواصلة البعثة وبدء تصفيتها إداريا. ومنذ ذلك الحين، قدمت إلى الجمعية

العامة، من أجل نظرها، ميزانية مقترحة بحوالي ٣,٩ ملايين دولار لاستكمال التصفية الإدارية للبعثة خلال الفترة الممتدة من ١ تموز/يوليه إلى ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥.

٤١ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، بلغت المساهمات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص بإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيموري الشرقية/بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية ٦٦,٤ مليون دولار. وبلغ مجموع الأنصبة المقررة المستحقة لجميع عمليات حفظ السلام في ذلك التاريخ ٢ ٢١٨,٨ مليون دولار.

٤٢ - وستقدم الاحتياجات من الموارد لمكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي إلى الجمعية العامة كي تنظر فيها وفقا للإجراءات المتبعة.

## خامسا - ملاحظات

٤٣ - خطت تيمور - ليشتي، على مدى السنوات الثلاث التي انقضت منذ أن حصلت على الاستقلال في أيار/مايو ٢٠٠٢، خطوات متميزة نحو عتبة الكفاية الذاتية. وقد وفرت البعثة دعما هاما لهذه العملية، وكذلك خلال مرحلة التوطيد، في الأشهر الـ ١٢ الماضية. وأود أن أثني على تصميم الشعب التيموري وزعمائه على ترسيخ دولة ديمقراطية قابلة لحياة. والنهج البناء الذي اتبعته كافة الأطراف المعنية مؤخرا وتمخض عن حل سلمي للمظاهرات التي أطلقها قادة الكنائس، هو مثال على تنامي النضج لدولة تيمور - ليشتي وشعبها. والتعزيز المتواصل للعلاقات مع البلدان المجاورة، وخصوصا مع إندونيسيا، هو تطور مشجع أيضا بالنسبة لأمن هذه الدولة وترسخها. والتقدم الذي أُحرز يشهد في المقام الأول على مرونة شعب تيمور - ليشتي وقيادته وتصميمهم. وفي الوقت نفسه، تشعر الأمم المتحدة بالاعتزاز والارتياح لأنها قدمت إسهاما أساسيا لهذه العملية التاريخية.

٤٤ - ورغم كل ما تم تحقيقه، ما زال هناك ما ينبغي عمله، ولا بد من تقديم مزيد من الدعم السخي للمحافظة على المكاسب الكبيرة التي تم إنجازها حتى الآن والبناء عليها في المستقبل. إن انتهاء البعثة يمثل نقطة تحول في حياة هذه الأمة الناشئة، وأنا واثق بأن الخطوات التالية نحو بناء المؤسسات الديمقراطية في تيمور - ليشتي يمكن تحقيقها من خلال بذل أنشطة دؤوبة في مجال بناء القدرات. وفي هذا السياق، أرحب بقرار مجلس الأمن باستمرار مشاركته بالاحتفاظ بوجود تشغيلي على الأرض من خلال مكتب الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي، حتى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٥ - ستركز بعثة المتابعة على نقل المهارات والمعرفة، ومواصلة بناء قدرة المؤسسات العامة لتيمور - ليشتي لتمكينها من أداء الخدمات الضرورية وفقا للمبادئ الدولية للحكم

الديمقراطي. والعناصر التي لا بد من إدراجها في نطاق المكتب ستمكن المجتمع الدولي من تقديم مساعدة هامة لمواصلة تنمية وتعزيز سيادة القانون، بما في ذلك العدالة، وحقوق الإنسان، ودعم الشرطة الوطنية، وسائر جوانب الإدارة العامة.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، لا بد من تقديم مساعدة دولية أخرى غير الدعم المقدم عن طريق مكتب الأمم المتحدة. وسيشمل ذلك تقديم المساعدة في مجال الاحتياجات الأمنية لتعزيز استقرار البلد وكفالة سلامة موظفي الأمم المتحدة، على النحو الوارد أعلاه. وفضلا عن ذلك، فالدعم الاستشاري المقدم من خلال مكتب الأمم المتحدة لتعزيز هياكل الإدارة والشرطة لا يلبي إلا الاحتياجات الماسة، ويجب أن تكمله مساعدة ثنائية ومتعددة الأطراف لكفالة تحقيق تقدم مستدام.

٤٧ - غير أنه في نهاية المطاف، يجب أن تقع المسؤولية الأساسية للحصول على الفائدة المثلى وتحقيق حياة أفضل لشعب تيمور - ليشتي على عاتق القيادة التيمورية. فمواصلة بذل الجهود لتوليد النمو في مجتمع ديمقراطي ينبض بالحياة، مع وجود هيئة قضائية مستقلة ومحايدة، ووكالات لإنفاذ القانون، وخدمة مدنية، وصحافة حرة، ستكون أساسية بالنسبة لتقدم تيمور - ليشتي في المستقبل.

٤٨ - وأخيرا، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاص، سوكيهيرو هاسغادا، ولكافة الرجال والنساء في بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية على تفانيهم الذي لا يعرف الكلل طيلة مرحلة التوطيد. وأود أيضا أن أسجل تقديري لنائب ممثلي الخاص، أتول كهاري، الذي أدى دورا أساسيا لكفالة نجاح البعثة.

## المرفق

# بعثة الأمم المتحدة للدعم في تيمور الشرقية: قوام الشرطة المدنية والوحدات العسكرية

(في ١٠ أيار/مايو ٢٠٠٥)

| | الشرطة المدنية | القوات | المراقبون العسكريون | المجموع |
|---|---|---|---|---|
| الاتحاد الروسي | ١ | – | ٢ | ٣ |
| الأردن | ٦ | – | ٢ | ٨ |
| إسبانيا | ٤ | – | – | ٤ |
| أستراليا | ١٧ | ٩١ | ٣ | ١١١ |
| أوكرانيا | ٢ | – | – | ٢ |
| باكستان | ١٠ | ١٨ | ٣ | ٣١ |
| البرازيل | ٤ | ١٣٥ | ٤ | ١٤٣ |
| البرتغال | ١٧ | ٦ | ٥ | ٢٨ |
| بنغلاديش | ١ | ٣٤ | ١ | ٣٦ |
| البوسنة والهرسك | ١ | – | – | ١ |
| بوليفيا | – | – | ٢ | ٢ |
| تركيا | ٦ | – | – | ٦ |
| الدانمرك | – | – | ٢ | ٢ |
| زامبيا | ١ | – | – | ١ |
| زمبابوي | ٢ | – | – | ٢ |
| ساموا | ٣ | – | – | ٣ |
| سري لانكا | ٢ | – | – | ٢ |
| السويد | ٢ | – | ٢ | ٤ |
| الصين | ١٥ | – | – | ١٥ |
| غانا | ٢ | – | – | ٢ |
| الفلبين | ١٣ | ١ | ٣ | ١٧ |
| فيجي | – | ١٣٧ | – | ١٣٧ |
| كرواتيا | ١ | – | – | ١ |
| ماليزيا | ١٤ | ٥ | ٦ | ٢٥ |
| موزامبيق | – | – | ٢ | ٢ |
| النرويج | ١ | – | – | ١ |
| نيبال | ٢ | – | ٢ | ٤ |
| نيوزيلندا | – | ١ | ٢ | ٣ |
| الولايات المتحدة الأمريكية | ٧ | – | – | ٧ |
| **المجموع** | **١٣٤** | **٤٢٨** | **٤١** | **٦٠٣** |

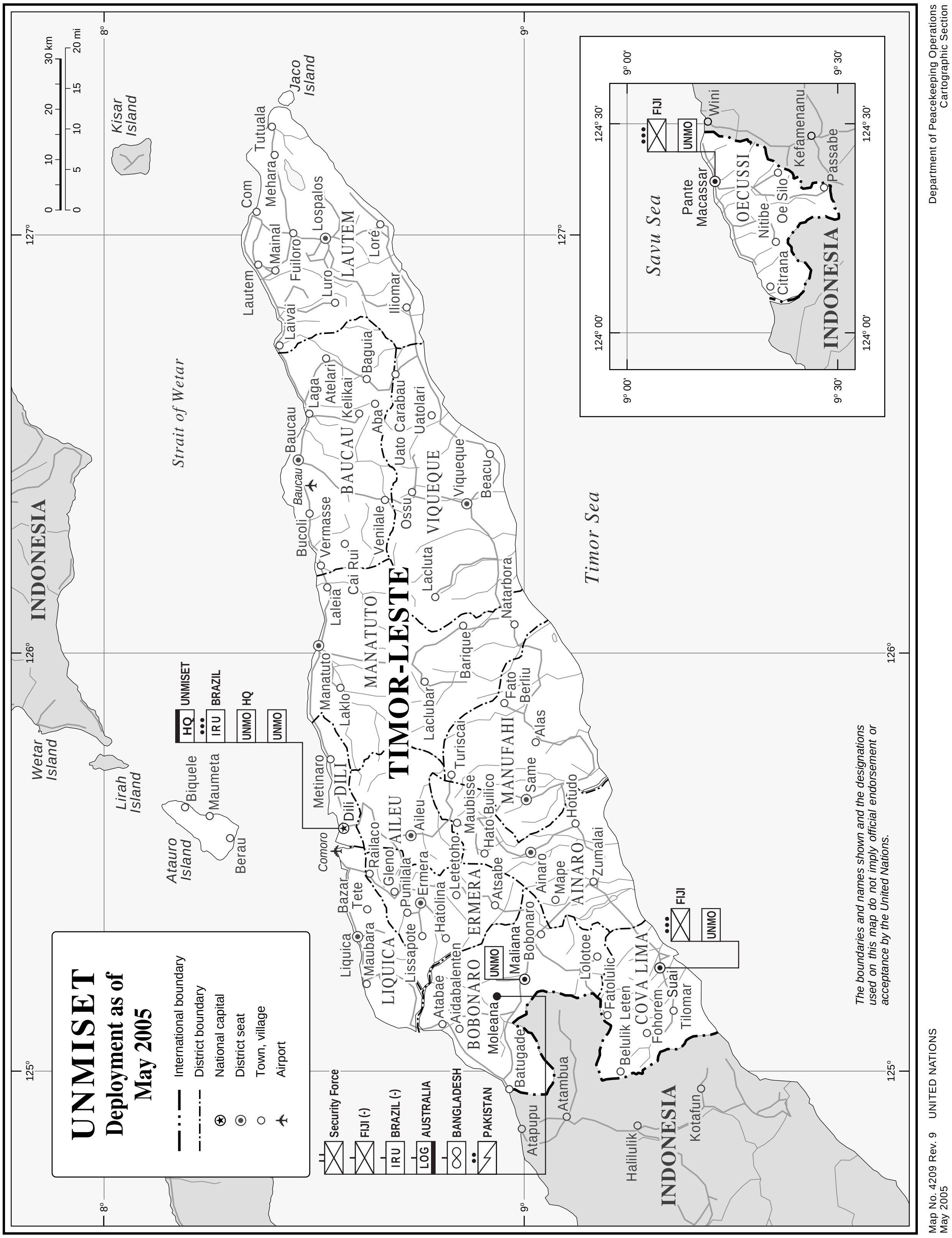
UNMISET
Deployment as of
May 2005
International boundary
District boundary
National capital
District seat
Town, village
Airport
Security Force
FIJI (-)
BRAZIL (-)
AUSTRALIA
BANGLADESH
PAKISTAN
UNMISET
HQ
IRU
BRAZIL
UNMO HQ
UNMO
FIJI
INDONESIA
TIMOR-LESTE
Strait of Wetar
Timor Sea
Savu Sea
Wetar Island
Lirah Island
Atauro Island
Kisar Island
Jaco Island
LAUTEM
BAUCAU
VIQUEQUE
MANATUTO
DILI
AILEU
LIQUICA
ERMERA
BOBONARO
MANUFAHI
AINARO
COVA LIMA
OECUSSI
Dili
Baucau
Lospalos
Viqueque
Manatuto
Same
Suai
Maliana
Pante Macassar
Oe Silo
Passabe
Citrana
Wini
Atambua
Kefamenanu
0 5 10 15 20 30 km
0 10 20 mi
The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.
Map No. 4209 Rev. 9 UNITED NATIONS
May 2005
Department of Peacekeeping Operations
Cartographic Section